جامـــعة واســـط
مجلـــــــة كليـــــــة التربيـــــة

العـدد السادس والأربعون ج١
شباط / ٢٠٢٢

حبيب أبو شهلا دراسة في مواقفه السياسية في لبنان١٩٣٧-١٩٥٧

م.د حسين عبد الحسين عباس الزهيري
كلية الامام الكاظم(ع) للعلوم الاسلامية الجامعة-اقسام ذي قار
husseinabdulhusseinabbasa@gmail.com

الملخص:

تعد دراسة الشخصيات من الموضوعات البالغة الاهمية في التاريخ؛ بوصفها انعكاسات متضاربة من التيارات داخل كل شخصية، الى ان تتبلور افعال تلك الشخصية في النهاية على المرتكزات الاساسية للافكار او التوجهات التي تحملها؛ لذا فان موضوع "حبيب ابو شهلا دراسة في مواقفه السياسية في لبنان١٩٣٧-١٩٥٧ " من الموضوعات التي تلتقي مع تلك التوجهات المذكورة.

ان البحث في هكذا شخصية لم يرَ النور لحد الآن وهو ما يضفي أهمية كبيرة على الموضوع ؛ اذ توفي حبيب ابو شهلا في عام ١٩٥٧ تاركا وراءه الكثير من الاعمال السياسية وفي مختلف المجلات الوطنية والقومية والدولية، الا اننا ركزنا في بحثنا على مواقفه من التطورات السياسية التي تميزت بكثرتها وتنوعها.

كلمات مفتاحية: حبيب أبو شهلا، ازمة لبنان، المجلس النيابي اللبناني، لبنان وفلسطين، لبنان ومصر.

Habib Abu Shahla A study of his political positions in Lebanon 1937-1957

Dr.Hussein Abdul Hussein Abbas Al-Zuhairi
Imam Al-Kadhim A.S. University College of Sciences / Dhi Qar Departments
husseinabdulhusseinabbasa@gmail.com

Abstract

The study of the historical figguces is one of the important in modern history since it is main focus is to show the political , economic or social product of aspecific person throughout his life . There fore , the subject of my research is "Habib Abu Shahla, a study of his political positions in Lebanon, 1937-1957". The research focused on high highting his role in Lebanon within the parliament and the ministry , he has help for the duration of the study. It also dealt with his national attitudes which he lived toward most of crucial issues in Lebanon.

Keywords: Lebanon, Habib Abu Shahla, the Lebanon crisis, the history of Lebanon, Lebanon and Palestine, Lebanon and Egypt.

- **حياته ونشأته وبواكير عمله السياسي حتى عام ١٩٣٧.**

ولد حبيب سليم ابو شهلا في العاصمة بيروت عام ١٨٩٨، وهو مسيحي الديانة ومن المذهب الارثوذكسي، اصل عائلته من ميمس التي تقع في جنوب حاصبيا تبعد عن العاصمة ١٧٠ كم، عمل والده في التجارة، لم يتزوج طوال حياته ، ومات من دون ان يخلف ذرية (صيبعة، ١٩٩٥، ص٦٣)

درس في مدارس بيروت الابتدائية، واكمل فيها الثانوية، وسافر الى باريس لاكمال دراسته الجامعية، وحصل من جامعة السوربون بباريس على شهادة الدكتوراه في الحقوق عام١٩٢٤ وتخصص في القانون الجزائي (حلاق، ٢٠٠٧، ص٦٩)، وكان حبيب ابو شهلا يتكلم اللغات الانكليزية والفرنسية، فضلا عن العربية بطلاقة (صيبعة، ١٩٩٥، ص٦٣).

برز نجم ابو شهلا السياسي خارج لبنان عندما اخذ بالقاء الخطب السياسية الحماسية بين الطلبة العرب واللبنانيين في الجامعة ولقى استحسانها بصورة كبيرة من قبلهم، ونتيجة لموقفه المعارض من الاحتلال الفرنسي وضعته السلطات الفرنسية تحت مراقبة جهازها البوليسي(المصدر نفسه).

فتح مكتبا خاصا به للمحاماة بعد عودته الى لبنان عام١٩٢٥، واشتهر بصورة كبيرة جدا في بيروت بسبب نجاحه الباهر في كسب الكثير من القضايا لصالح المتهمين، بعد ان وظف التحليل النفسي في دوافع القتل وغيرها من القضايا الاخرى، وكسب نجاحه هذا تتويجه بالعديد من المناصب الادارية في لبنان (صقر، ٢٠٠٩، ص٦٩)، منها انتخابه عضوا في مجلس بلدية بيروت عام١٩٣٠ حتى عام١٩٣٤ (حلاق، ٢٠٠٧، ص٦٩). كل هذه المواقف اسهمت بصورة كبيرة في وصوله عام ١٩٣٧ الى المجلس النيابي .

- **ترشحه للمجلس النيابي ومواقفه السياسية فيه ١٩٣٧-١٩٥٣**

أعادت السلطات الفرنسية الحياة الدستورية إلى لبنان في الرابع من كانون الثاني عام١٩٣٧ (Khodr, 1972,p.30) على أثر القرار الذي أصدره المفوض السامي في بيروت دي مارتيل (الجبوري، ٢٠٠٦، ص٣٢-٣٣)، ذو الرقم مائة وخمسة وثلاثين، الذي حدد بموجبه عدد أعضاء المجلس النيابي بإثنين وستين عضواً ، ثم أصدر المرسوم المرقم الف ومئتان وأربع وخمسون أس . أي، في التاسع من تشرين الأول من العام نفسه، الذي فصل بموجبه بين الأعضاء المنتخبين والمعينين وكان عدد النواب المنتخبين واحد وأربعين عضواً، أما المعينين واحد وعشرين عضواً (علام، ١٩٩٣، ص٨٦).

جرت الانتخابات في موعدها في الرابع والعشرين من كانون الثاني عام١٩٣٧، وفاز حبيب ابو شهلا ممثلا عن طائفة الارثوذكس في تلك الانتخابات (صقر، المصدر السابق، ص٧٠).

تداخل حبيب ابو شهلا في الثاني من شباط عام ١٩٣٧ مع اعضاء المجلس النيابي في جلسة مجلس النيابي المخصصة لمناقشة البيان الحكومي لحكومة خير الدين الاحدب الاولى، وطالبهم بضرورة الحفاظ على هيبة المجلس عن طريق الالتزام بجدول الاعمال المخصص للمناقشة ومنح الثقة من دون تضييع الوقت، وقد تداخل اكثر من مرة مع النائب بشارة الخوري، واجاب عن اسئلة النواب بوصفه احد اعضاء الحكومة اللبنانية، ومما جاء في نص كلمته: "رجوت الرئيس ان يتفضل بالمحافظة على النظام فجدول الاعمال يذكر تصريح المقدم لا المناقشة به، جدول الاعمال يتضمن البحث في البيان الوزاري ومسألة الثقة وارى البحث يتحول الى المناقشة في نقط بين اثنين امين بك المقدم والنواب، والفت نظر الرئيس الى هذه النقطة. اطلب باسم الحكومة المحافظة على جدول الاعمال... باسم الحكومة اطمئن النائب [يقصد النائب أيوب ثابت] بان الحكومة لا تتهرب من الجواب، والحكومة ستجيب على جميع الامور التي القيت او ستلقى عليها، وهي تجيب الان عن هذه التهمة ان لا صحة لها وتقول صراحة بدون ادنى ريب انه لم يجر اي تدخل مع اي موظف لان الحكومة تريد ان يبقى جميع الموظفين بعيدين عن السياسة والحزبية... الحكومة تحت امر المجلس قدما بتريدو" (م.م.ن، ١٩٣٧) واشتد خلافه كثيرا مع النائب كميل شمعون عندما اتهم الحكومة بدفع الاموال من اجل احداث ضجة داخل المجلس النيابي واجابه قائلا: "ما حدا... يدفع مصريات" (خوري، ١٩٨٦، ٦٣-٨١) (يقصد ليس هناك من يدفع الاموال)، واظهر حبيب ابو شهلا براعة كبيرة في اقناع الموجودين عن طريق رده عليهم بالقوانين والتشريعات الدستورية (المصدر نفسه) كما استمر حبيب ابو شهلا في الرد على اعضاء المجلس النيابي في منح الثقة لحكومة خير الدين الاحدب الثانية التي تشكلت في اذار عام١٩٣٧، كما تداخل مع اعضاء حكومة الرئيس عبد الله اليافي الاولى التي تشكلت في الاول من تشرين الثاني عام١٩٣٨ الى الثاني والعشرين من كانون الثاني عام١٩٣٩ قبل منح الثقة لها في اثناء جلسة التصويت المنعقدة في العاشر من تشرين الثاني عام١٩٣٨(م.م.ن، ١٩٣٨).

اجاب حبيب ابو شهلا على اعضاء المجلس النيابي على تساؤلات النواب بجراة كبيرة في الجلسة المنعقدة في الرابع والعشرين من كانون الثاني عام١٩٣٩ والمخصصة لمناقشة البيان الوزاري ومنح الثقة لحكومة عبد الله اليافي، ودافع عن الحكومة المشكلة بقوة بوصفه احد اعضائها، التي وصفها بـ" النزيهة"، والتي جاءت للمحافظة على كيان الدولة اللبنانية والنظام السياسي، ومتوافقة بين

الكتلتين الدستورية (الفرنسية، ١٩٨٤، ص٢٠) والوطنية (الراوي، ١٩٨١، ص١٢٣)، اللتان تمثلان التوجهات السياسية للبنانيين جميعا (م.م.ن، ١٩٣٩). وقد توقفت الحياة الدستورية في الأول من ايلول عام١٩٣٩ لغاية تموز عام ١٩٤٣.

قررت السلطات الفرنسية بالتعاون مع الحكومة في الحادي والعشرين من تموز عام ١٩٤٣، بإجراء الانتخابات وإعادة الحياة الدستورية إلى لبنان(ماجد، ١٩٩٧، ص٣٩-٤٠)، مع توفير المستلزمات الضرورية لذلك في التاسع والعشرين من أب من العام نفسه (الخوري، ١٩٦٠، ص٢٥٢)، جرت الانتخابات النيابية اللبنانية في موعدها المحدد، وكان عدد أعضاء المجلس خمس وخمسون نائباً (العميري، ٢٠٠٠، ص٩٦-٩٧)، فاز من بينهم حبيب ابو شهلا في تلك الانتخابات بعد ان رشح نفسه عن دائرة بيروت (تقي الدين، ١٩٩٧، ص٣٢). وقد أكمل ذلك المجلس دورته الانتخابية المقررة له حتى عام١٩٤٦.

حاول حبيب ابو شهلا داخل المجلس بيان ما يعانيه الشباب اللبناني من قلة في الوظائف وعدم توافر فرص العمل لاغلبية الشباب الذين اخذوا بالهجرة الى خارج لبنان، فضلاً عن تسليطه الضوء على الغلاء الفاحش والفقر والفاقة التي اصابت غالبية الشعب اللبناني بعد الحرب العالمية الثانية، فقد أدى إلى انتشار البطالة وزيادة عدد العاطلين عن العمل، وفي جلسة المجلس النيابي المنعقدة في الرابع عشر من ايار عام١٩٤٥ اسهب النائب حبيب أبو شهلا في بيان مشكلة البطالة التي عانى منها اللبنانيون، وأوجب على الحكومة الاهتمام بها وحلها عن طريق توفير وخلق فرص عمل للشباب العاطلين عن العمل، وإقامة المشاريع التنموية، من خلال اقرار التشريعات التي تعطي للعاطلين الإعانات للمساهمة في تحسين ظروفهم الاجتماعية، ومما جاء في نص كلمته: "وقبل أن أعرض أفكاري أسمح لنفسي بأن أشكو مما يشكو منه الزملاء فالشكوى الدائمة من الموازنة هي من عيوب في الإدارة وحالة الموظفين وكثرة عددهم وتضخمه ... ولا يمكن أن نطالب الحكومة بإصلاح عاجل وخصوصاً في مسائل مهمة كهذه قضية تضخم عدد الموظفين يجب أن نوجد لها علاجاً في المستقبل والحل الوحيد هو أن تتخذ الحكومة قراراً بصرف ألف ألفين ثلاثة آلاف موظف"(م.م.ن، ١٩٤٥).

لم يكتف النائب حبيب ابو شهلا بذلك حسب، بل اولى إهتمامه داخل مناقشات المجلس النيابي الى القطاع الزراعي، لاسيما في مناقشة البيان الوزاري لحكومة الرئيس سامي الصلح الثانية من (الثاني والعشرين اب١٩٤٥-الثاني والعشرين ايار١٩٤٦)، والاهتمام بقضايا الفلاحين وتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، عن طريق منحهم الاعانات المالية، وإلغاء أو تخفيف الضرائب المترتبة عليهم، مع تأمين القروض الزراعية لهم، وكرس كلمته في جلسة المجلس النيابي المنعقدة في

التاسع والعشرين من أيار عام١٩٤٦، بهذا الخصوص لاسيما بعد ان طالب بضرورة المحافظة على حقوق الفلاحين والعمل على مساعدتهم عن طريق اقرار تشريعات خاص بهم تحميهم من الفقر وفي حالات المرض، وحث الحكومة اللبنانية على ايجاد السبل الكفيلة لمكافحة الأمية المنتشرة بين الفلاحين اللبنانيين ومما ذكره في كلمته قائلا: "الأمر يدور حول نقطتين عمال البلدية والحكومة المياومين[يقصد بهم الاجراء اليوميين]. هؤلاء حالتهم بالنسبة إلى باقي العمال سيئة جداً. لذلك بعد الخطوة التي خطوناها للمحافظة على العامل أصبح من المحتوم علينا أن نعنى بهؤلاء. الأمر الثاني ما هي الطريق للوصول لحماية هؤلاء وتحسين حالتهم هل نطبق هذا القانون عليهم؟ إن هذا غير قانوني ولا يجوز أن نخضع مأموري الدولة إلى هذا العقد لأنه عقد خاص... وانني أرغب إلى الزميل جورج عقل أن يتفهم روح هذه القضية وهو الذي ساهم بجهد في اعداد هذا المشروع ونحن في لجنة العدلية يمكننا أن نهيىء قانوناً خاصاً بهذا الشأن ... أيها السادة انني أطلب أن نحافظ على حق الفلاحين كما نحافظ على حقوق العمال" (م.م.ن،١٩٤٦)، وفي انتخابات الدور التشريعي الخامس الذي يبدا في ايلول عام ١٩٤٦ وينتهي في ايار عام ١٩٤٧ ، تم انتخاب حبيب ابو شهلا رئيسا للمجلس النيابي بالاغلبية المطلقة ضد منافسيه يوسف سالم، وصبري حمادة (خاطر، ١٩٨٥، ص١٦٦-١٦٧).

اصدر رئيس الجمهورية بشارة الخوري في الثامن من نيسان عام ١٩٤٧ مرسوماً جمهورياً حل فيه المجلس النيابي، وحدد الخامس والعشرين من أيار من العام نفسه موعداً جديداً لإجراء الأنتخابات النيابية، بعد أن أتخذ من وفاة النائب أيوب ثابت (الكيالي، ١٩٨٥، ص٤٤٦) الذي يمثل الأقليات في المجلس حجته لحله، وابقى على قانون الانتخابات السابق من دون تغيير (الخوري، المصدر السابق، ص١٢-١٣)، تم إجراء الانتخابات النيابية اللبنانية في موعدها المحدد، وأسفرت عن وصول خمس وخمسون نائبا للمجلس النيابي، بينهم النائب حبيب ابو شهلا الذي ترشح عن دائرة بيروت، وبقي في عضوية المجلس حتى عام١٩٥٠ (خاطر، المصدر السابق، ص١٦٨). وكانت من أبرز الأحداث التي رافقت هذا المجلس إتهام جميع أعضائه بالتزوير في الانتخابات، بما فيهم النائب حبيب ابو شهلا، لاسيما بعد ان سيطرت الحكومة على الأعضاء الذين جاءت بأغلبيتهم من أنصارها ومؤيديها (المجذوب، ٢٠٠٢، ص٣٩٢-٣٩٣) بعد أن استخدمت التهديد ضد الناخبين ومنع المرشحين المعارضين من الإقتراع (الزين،١٩٤٧، ص١٠٩٧-١٠٩٨)، وقد سمّي هذا المجلس باسم (مجلس الخامس والعشرين من أيار) (مجلة العرفان،١٩٤٦، ص٨٣٨).

وافق النائب حبيب ابو شهلا على التعديلات الدستورية التي قدمتها الحكومة إلى المجلس النيابي في جلسته المنعقدة في العاشر من كانون الثاني عام١٩٤٧؛ اذ اظهر موافقته في داخل جلسة المجلس النيابي بالتصويت الى جانب التعديل الدستوري (م.م.ن،١٩٤٧)، وتم الأتفاق على إجراء التعديلات على المواد الدستورية التي شكلت محل خلاف بين الحكومة والمجلس النيابي وبعض المواد الأخرى (مجلة العرفان، ١٩٤٨، ص١١١٩)، بعد أن جرى التصويت عليها في الحادي والعشرين من كانون الأول عام١٩٤٧ (المصدر نفسه). اذ كان من اتباع الرئيس بشارة الخوري وعضوا في الكتلة الدستورية التي يتزعمها الخوري نفسه، فاثر بموقفه المساند للرئيس بشارة الخوري في بقية اعضاء المجلس النيابي الاخرين، الدور الاساس والمباشر في تمرير قانون التعديل الدستور وبتجديد الرئاسة للخوري. بل وبقى مؤيدا للخوري حتى تنازله عن منصب الرئاسة.

لم يظهر النائب حبيب ابو شهلا اية اعتراضات في جلسة المجلس النيابي المنعقدة في التاسع من نيسان عام ١٩٤٨(نصر الله، ٢٠٠٦، ص٥٠-٥٢)، على مقترح اعادة تجديد الولاية الرئاسية الى الرئيس بشارة الخوري، لما قام به من أعمال أستثنائية في خدمة البلاد، وأستمراراً للسياسة الخارجية والداخلية السليمتين، والتي سار عليهما اللبنانيون في عهده، سارعت الحكومة إلى تبني الإقتراح الذي تقدم به أعضاء المجلس النيابي (غانم، ١٩٧٣، ص٨٨)، وفي جلسة الثاني والعشرين من أيار عام ١٩٤٨ وافق أعضاء المجلس على المقترح بالإجماع بما فيهم النائب حبيب ابو شهلا (م.م.ن،١٩٤٨).

وعند مناقشة البيان الوزاري لحكومة رياض الصلح (الخامسة) في المجلس النيابي في الثالث من اب عام١٩٤٨ اشاد النائب حبيب ابو شهلا بالحكومة جميعها، وبتاريخها القيادي المعروف، واثنى على رئيس الوزراء وجميع الوزراء الباقين، وخص وزير المالية حسين العويني بالثناء بوصفه يسنم لاول مرة المنصب الوزاري، ثم رد على كلمة النائب كميل شمعون، التي وصف بها رئيس الوزراء رياض الصلح بـ"المستهتر" و "العاجز"، وطالبه بان يكون ارفع من هذا المستوى وان لايحمل الصلح مسؤولية خسارة فلسطين، وطالبه بان ينسى خلافاته مع الخوري لانه رفيقه بـ" الحرب" و"الجهاد" ، وانكر عليه موقفه المتشنج، الا ان كميل شمعون قاطعه في اكثر من مرة ، فلم يصغي اليه وتابع كلمته التي اظهر فيها الموقف اللبناني من القضية الفلسطينية بالكامل (قزماخوري، المصدر السابق، ص١٩٣-١٩٤).

قررت الحكومة اللبنانية في شهر أذار عام١٩٥٠ زيادة المقاعد النيابية لتمثيل الطوائف في المجلس النيابي لدورة عام١٩٥١ بصورة اكبر؛ إذ رفعت المقاعد من خمس وخمسين إلى سبع

وسبعين (الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية،١٩٥٠)، ولما جرت الانتخابات النيابية في الخامس عشر من نيسان عام١٩٥١ فاز حبيب ابو شهلا عن طائفة الارثوذكس، وعلى الرغم من التزوير الذي قامت به الحكومة اللبنانية، وبقي هذا المجلس حتى عام١٩٥٣ (خاطر، المصدر السابق، ص١٨٠). وكانت هذه اخر الانتخابات النيابية التي يفوز بها حبيب ابو شهلا. وعند مناقشة البيان الوزاري لحكومة عبد الله اليافي (ضاهر، ٢٠٠٧، ص٥٣٩-٥٤٠) (الثالثة) في التاسع عشر من حزيران عام ١٩٥١، وقف حبيب ابو شهلا الى جانب الحكومة، ودافع عن رجالاتها الذين وصفهم بالوطنيين، وطالب النواب بعدم تحميل الوزراء اخطاء الحكومات السابقة ووزر المحسوبية والفساد، الذي اكد بانه ليس في مصلحة لبنان في شيء، واشاد بمواقف رئيس والوزراء ورئيس الجمهورية وطالبهما بتنفيذ البرنامج الحكومي بدقة لتحقيق الاصلاحات المطلوبة (قزماخوري، المصدر السابق، ص٢٣٦-٢٣٧).

وفي التاسع من تشرين الاول عام ١٩٥٢ تكلم النائب حبيب ابو شهلا لاخر مرة في المجلس النيابي، في اثناء مناقشة البيان الوزاري لحكومة خالد شهاب، اذ ابدى بعض الملاحظات على نص البيان الوزاري، وطالب النواب والحكومة بتعديل الدستور لجعل الوزراء من خارج المجلس النيابي فقط لكي تنتهي المشادات الكلامية والحزبية والسياسية بين الكتل النيابية (م.م.ن،١٩٥٢)، ورفض منح الحكومة سلطة اصدار التشريعات التي طالبت بها ، واكد بان الاصلاح المرجو من الحكومة لا ياتي الا عن طريق الغاء الطائفية، والتركيز على انعاش الحالة الاقتصادية للفلاحين، والقضاء على البطالة بايجاد فرص للعاطلين والعمال، وايجاد المشاريع المستمرة، ومنح حبيب ابوشهلا صوته لمنح الثقة للحكومة (قزماخوري، المصدر السابق، ص٢٧٣). وكانت هذه المداخلة اخر ما تكلم به حبيب ابو شهلا كونه لم يفز بعدها بالانتخابات النيابية للدورة ١٩٥٣-١٩٥٧. الا ان دور حبيب ابو شهلا ظهر جليا في ازمة عام١٩٤٣، بعد ان قامت السلطات الفرنسية في الحادي عشر من تشرين الثاني عام١٩٤٣ باعتقال اعضاء الحكومة اللبنانية بعد قيام الحكومة اللبنانية باجراء الاصلاحات الدستورية، وهي ما تعرف بالتاريخ اللبناني بـ"ازمة الاستقلال" (الحميداوي، ٢٠١٠). الا ان ذلك زاد من شعبيته وتولى بعض المناصب الوزارية في الحكومات اللبنانية المتعاقبة.

- **المناصب الوزارية التي تبوأها حبيب ابو شهلا ١٩٣٧-١٩٤٥.**

كانت اولى المناصب الوزارية التي تبوأها حبيب ابو شهلا هي تكليفه بإدارة وزارات التربية الوطنية والصحة والاسعاف العام والاصطياف والسياحة، في حكومة الرئيس خير الدين الاحدب الاولى (الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية،١٩٣٧، ص٢)، التي تالفت في الخامس من كانون

الثاني عام ١٩٣٧ الى الرابع عشر من اذار من العام نفسه، ممثلا عن طائفة الارثوذكس، ثم تولى وزاراة التربية الوطنية والصحة والاسعاف العام والاقتصاد الوطني في حكومة خير الدين الاحدب الثانية التي تشكلت في الرابع عشر من اذار عام١٩٣٧ حتى العاشر من تموز من العام نفسه (الديري، ١٩٨٢، ص٩٩)، وتولى بعدها وزارة الداخلية من العاشر من تموز عام١٩٣٧ حتى الثلاثين من تشرين الاول من العام نفسه، في وزارة خير الدين الاحدب الثالثة (الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية،١٩٣٧، ص١٢٣٤)، ولم يخرج من وزارة الداخلية في وزارة خير الدين الاحدب الرابعة للمدة بين العاشر من تموز عام ١٩٣٧ حتى الثالث عشر من كانون الثاني عام ١٩٣٨ (الديري، المصدر السابق، ص٩٩-١٠٠)، كما اصبح وزيرا للداخلية والدفاع الوطني والشؤون الخارجية في حكومة الرئيس عبد الله اليافي الثانية التي تشكلت من الثاني والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٣٩ حتى الحادي والعشرين من ايلول عام ١٩٣٩ (ماجد، المصدر السابق، ص٣٤).

وبعد ان اصبح بشارة الخوري رئيساً للجمهورية اللبنانية (حلاق، ١٩٧٩، ص٨٧) في أثناء المدة الواقعة بين الحادي والعشرين من أيلول عام ١٩٤٣ حتى الثامن عشر من أيلول عام ١٩٥٢ ، فقد تشكلت في عهده خمسة عشر حكومة ، كانت أولها حكومة رياض الصلح في الخامس والعشرين من أيلول عام ١٩٤٣ حتى الثالث من تموز عام ١٩٤٤ (ماجد، المصدر السابق، ص٣٤)، وتألفت من ست وزراء بينهم الوزير الارثوذكسي الوحيد حبيب ابو شهلا، الذي أصبح نائبا لرئيس الوزراء ووزيراً لوزارتي العدل والتربية الوطنية (الديار، ١٩٤٣)، وبعد أن قدم الصلح أستقالة حكومته كلفه الخوري بتشكيل الحكومة من جديد فألف وزارته الثانية في الثالث من تموز عام ١٩٤٤ حتى التاسع من كانون الثاني عام١٩٤٥، وبقي حبيب ابو شهلا في مناصبه الوزارية جميعها من دون تغيير (العرفان، ١٩٤٥، ص٢٠٣-٢٠٥). كانت تلك اخر المناصب الوزارية التي تولاها حبيب ابو شهلا في حياته السياسية ، وربما كانت خلافاته مع كميل شمعون جعلت الاخير يستبعده من تولي المناصب في جميع الحكومات التي تشكلت في عهده. على الرغم من دخوله عضوا في المجلس النيابي اللبناني واكتسابه الحصانة الكافية لتأدية مهامه.

- **حبيب ابو شهلا وازمة تشرين الثاني عام ١٩٤٣**

لما قامت الحكومة اللبنانية بالاتفاق مع المجلس النيابي في الثامن من تشرين الثاني عام ١٩٤٣ باجراء التعديلات الدستورية ، حتى وجهت المفوضية الفرنسية في الحادي عشر من الشهر نفسه، قوة عسكرية من الجيش الفرنسي والجنود السنغاليين ، واعتقلت رئيس الجمهورية بشارة الخوري ،

ورئيس الوزراء رياض الصلح وعدد من الوزراء (تقي الدين،المصدر السابق، ص٨٥-٦٤)، وأرسلتهم جميعاً إلى سجن قلعة راشيا في لبنان الشمالي (الخوري،المصدر السابق، ص٣٣-٣٦).

وفي اثناء ذلك نجا من الاعتقال نائب رئيس الوزراء حبيب أبو شهلا(الجبوري، المصدر السابق، ص١٥١)، لصداقته لاميل ادة، وربما أراد الفرنسيون من عدم اعتقاله وإبقاءه حرا للاتفاق معه على تشكيل الحكومة الجديدة (مزهر، د.ت، ص١١٣٠). ولكننا نرجح بان الاخبار التي وصلت من مستشار السفارة البريطانية في بيروت مارون عرب، التي نقلها الى ابي شهلا بضرورة الاختباء والتواري عن الانظار هي التي مكنته من الافلات من الفرنسيين (قزماخوري، المصدر السابق، ص٧٠). وليس كون علاقاته الوثيقة مع اميل ادة كما يذكر كميل شمعون، ولعل رأي شمعون الذي جاء في مذكراته كانت بسبب خلافاته مع ابي شهلا وطعنا به ليس اكثر.

اعلن حبيب أبو شهلا، بعد انتقاله إلى قرية بشامون (الجبوري، المصدر السابق، ص١٦١-١٦٢)، بأنه مع زميله مجيد ارسلان (البعيني، ١٩٨٦، ص٢٤٤-٢٥١) يمثلان الحكومة الشرعية للبلاد ، ذلك عملاً بأحكام المادة الثانية والستون من الدستور التي تنص على انه: "في حال خلو سدة الرئاسة لأية علة كانت، تناط السلطة الإجرائية وكالة بمجلس الوزراء "، وشكلا ماسمي بـ (حكومة بشامون) والتي أصدرت عدة مراسيم في الحادي من تشرين الثاني عام١٩٤٣، دعت من خلالها الشعب اللبناني إلى مواصلة الإضراب العام احتجاجا على الإجراءات الفرنسية التي اتخذت بحق الحكومة اللبنانية (الصولاغ، ١٩٩٠، ص٥١).

فوض اعضاء المجلس النيابي حبيب ابو شهلا في جلسته المنعقدة في الثاني عشر من الشهر نفسه، في منزل رئيس المجلس صبري حماده، تولي صلاحيات رئيس الجمهورية بصورة كاملة، بما فيها اعلان الحرب، واتخذ فيها القرارات الآتية :

١. عدّ الدستور اللبناني قائماً، مع منح الثقة للحكومة المؤلفة من الوزيرين حبيب أبوشهلا ومجيد ارسلان ، واعتبارهما يؤلفان مجلس الوزراء،ويقوم مقام رئيس الجمهورية عملاً بأحكام الدستور.
٢. اعتبار الحكومة التي يرأسها أميل اده باطلة وغير شرعية وتمثل الشعب اللبناني، وكل قرار أو قانون أو إجراء تتخذه يعد باطلاً ولا يُعمل به.
٣. تفويض الحكومة اللبنانية الجديدة تفويضاً مطلقاً باتخاذ جميع التدابير، والقيام بجميع المساعي والاتصالات في سبيل عودة الحياة الدستورية ، وإطلاق سراح المعتقلين (??، ١٩٤٣).

وبعد انتهاء الازمة السياسية في الثاني والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٤٣ عاد حبيب ابو شهلا مع بقية اعضاء الحكومة اللبنانية السابقين الى وضعهم الطبيعي، وانهى اعمال حكومة بيشامون في اليوم نفسه.

- **موقفه من الجلاء الفرنسي والاستقلال اللبناني**

قابل مجلس النواب الاتفاق الفرنسي البريطاني بتحفظ كبير وحرص شديد للحفاظ على مقومات السيادة الوطنية اللبنانية وهذا ما دفع بعض النواب لإبداء آرائهم وملاحظاتهم حول الاتفاق وفي مقدمتهم النائب حبيب أبو شهلا الذي اكد على ضرورة جلاء القوات الاجنبية بصورة تامة، اي عدم بقاء أية مطارات او موانيء او بعثات عسكرية، مهما كانت ضئيلة على أي شبر من الأراضي اللبنانية (م.م.ن،١٩٤٥)، وطلب النائب حبيب ابو شهلا من وزير الخارجية العمل فوراً على تنفيذ ما يطالب به النواب الاخرون، لاستكمال عمليات ومقومات الجلاء التام، وأجابه وزير الخارجية حميد فرنجية مؤكداً اهتمام الحكومة البالغ بقضية الجلاء ومتابعتها منذ بداية المفاوضات " وان لبنان لا يتقيد الا بالمواثيق التي يوافق عليها" (الجبوري،المصدر السابق، ص١٦٢).

لم ينقطع النائب حبيب ابو شهلا في اثناء جلسات المجلس النيابي باظهار اهتمامه بقضية الجلاء ومناقشة الحكومة حول تطورات القضية، وعلق ابو شهلا في الجلسة النيابية المنعقدة في السابع من كانون الأول عام ١٩٤٥ (م.م.ن،١٩٤٥)، بان اتفاق الجلاء أثار قلقاً عميقاً لدى الشعب اللبناني حول الجلاء، واشاد حبيب ابو شهلا كثيرا بجهود الحكومة الحثيثة في استكمال الاستقلال الكامل، وعدّ في كلمته أن قضية الاستقلال هي حقيقة واقعة وليس بمقدور أي تصريح أو أي اتفاق أن ينزع هذا الاستقلال من أيدي اللبنانيين (الجبوري،المصدر السابق، ص١٦٢).

- **موقفه من انضمام لبنان الى الامم المتحدة والجامعة العربية**

كان من شروط المشاركة في مؤتمر سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥ هو إعلان الحرب على دول المحور، لذلك سعت الحكومة اللبنانية من اجل إقناع النواب بضرورة إعلان الحرب ضد ألمانيا، إذ ناقش اعضاء المجلس النيابي في جلستهم في السابع والعشرين من شباط عام ١٩٤٥ موضوع اشتراك لبنان في المؤتمر الدولي وأقرَّ الاعضاء مقترح النائب حبيب أبو شهلا الذي طلب فيه من الحكومة اللبنانية إجراء الاتصالات اللازمة للاشتراك في هذا المؤتمر كي تدخل لبنان مصافِ الدول المستقلة (م.م.ن،١٩٤٥)، كما وافق حبيب ابو شهلا على طلب الحكومة اللبنانية بإعلان الحرب على ألمانيا واليابان اعتبارا من السابع والعشرين من شباط عام١٩٤٥ (المصدر نفسه)، ووجه النائب حبيب أبو شهلا في جلسة العاشر من آذار عام١٩٤٥، سؤال إلى الحكومة حول عدم اشتراك لبنان في مؤتمر

سان فرانسيسكو، مشدداً على مواصلة الحكومة جهودها السياسية للعمل على مشاركة لبنان في المؤتمر الدولي "والذي من شانه أن يعزز الاستقلال اللبناني" (المصدر نفسه)، كما عدَّ النائب حبيب أبو شهلا انضمام لبنان للأمم المتحدة نجاحاً باهراً وحاسماً في تاريخ لبنان الحديث ، وأنه تم بفضل مساعي مجلس النواب وجهود الحكومة اللبنانية وتأييد الدول العربية ، وتوجه بالشكر للوفد الذي مثل لبنان احسن تمثيل وعاد بأحسن النتائج (المصدر نفسه)، ولما أحالت الحكومة اللبنانية ميثاق الأمم المتحدة على المجلس النيابي للمصادقة عليه في جلسة الرابع عشر من ايلول عام ١٩٤٥، صوت حبيب ابو شهلا عليه ولم يعارضه (الجبوري،المصدر السابق، ص١٦٣).

شكل المجلس النيابي اللبناني لجنة خاصة لدراسة مشروع الانضمام الى جامعة الدول العربية واصبح النائب حبيب ابو شهلا مقررا عاما لهذه اللجنة ، التي عقدت اجتماعا لها في جلسة المجلس النيابي في السابع من نيسان عام ١٩٤٥، وقد استعرض مقرر اللجنة، وتباحث ابو شهلا مع بقية اعضاء اللجنة والمجلس النيابي، تقرير اللجنة الذي عدّ ميثاق الجامعة حدثا عظيما في تاريخ البلاد العربية، وانه حدد شكل التعاون بين الأقطار العربية (المصدر نفسه، ص٢٣٦)، وهو نتيجة حتمية للروابط التاريخية بين الدول العربية، وأكد في تقريره تأييده لأهداف الجامعة العربية في توثيق الصلات بين الدول العربية وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها، واضاف ضرورة انضمام لبنان لميثاق الجامعة العربية، وبعد اجراء التصويت للمصادقة عليه بين اعضاء المجلس تمت المصادقة عليه بالاجماع، وطلب من المجلس النيابي إبرام الميثاق (المصدر نفسه)، وبعد أن وقعت الحكومة على الميثاق أثنى النائب حبيب ابو شهلا (المصدر نفسه، ص٢٣٧-٢٣٨) على جهاد اللبنانيين في سبيل الاستقلال، واكد أن توقيع الحكومة على الميثاق يشكل خطوة نحو الهدف الأسمى في التعاون توثيق الروابط بين الأقطار العربية وتنسيق أهدافها السياسية وصيانة استقلالها، مؤكدين أن الميثاق جاء مؤيدا لرغبات اللبنانيين الذين يؤيدونه ويساندونه، وعدّوه خطوة موفقة نحو الكرامة والعزة والاستقلال ويحقق الأماني الوطنية (م.م.ن،١٩٤٥)، وبعد مناقشات طويلة، صادق المجلس بالإجماع على ميثاق الجامعة العربية (بدران، ٢٠٠٢).

- **موقفه من القضية المصرية**

في عام١٩٤٥ وجدت الحكومة المصرية أن معاهدة ١٩٣٦ استنفذت أغراضها، وان الوجود البريطاني في منطقة قناة السويس اصبح بلا مبرر، فرفعت الحكومة المصرية مذكرة في كانون الأول ١٩٤٥ إلى الحكومة البريطانية ، طالبت فيها إعادة النظر بمعاهدة ١٩٣٦، وجلاء القوات البريطانية عن مصر، إلا أن بريطانيا ردت على المذكرة مؤكدة بان المبادئ الأساسية التي قامت عليها المعاهدة

سليمة في جوهرها، ورفضت المطالب المصرية بالجلاء (الخفاجي، ٢٠٠٥)، دخلت الحكومة المصرية في مفاوضات جديدة مع الحكومة البريطانية في حزيران عام١٩٥٠ حول قضية الجلاء، إلا انه تبين أن بريطانيا ترفض فكرة الجلاء، إلا إذا ضمنت اشتراك مصر في دخولها بحلف دفاعي مشترك معها، ولم يكن امام الحكومة المصرية سوى إلغاء معاهدة عام ١٩٣٦ (الشافعي،١٩٥٧، ص٩٧-١٠٣).

رحبّت الحكومة اللبنانية والمجلس النيابي اللبناني بالسياسة المصرية، وعداها من مستلزمات السيادة المصرية، وتقدم النائب حبيب ابو شهلا باقتراح الى المجلس النيابي، يقضي بتأييد مصر في نضالها من اجل الاستقلال، جاء فيه : "إنّ مجلس النواب يرسل تحية الاخوة والإكبار إلى مصر ملكا وبرلمانا، حكومة وشعبا، ويعلن تأييد لبنان لمصر في نضالها الاستقلالي العظيم، وفي جهادها لتحقيق أهدافها القومية، ويطلب إلى الحكومة أن تعمل مع سائر الدول العربية لنصرة مصر في قضيتها المقدسة" (م.م.ن، ١٩٥١).

- **موقفه من القضية الفلسطينية**

نالت القضية الفلسطينية اهتماما كبيرا من قبل النائب حبيب ابو شهلا وتقدم في الخامس من كانون الاول عام ١٩٤٧ (الجبوري، المصدر السابق، ص٢٦٠-٢٦١) بقرار الى المجلس النيابي ادان فيه واستنكار قرار هيأة الامم المتحدة قرار التقسيم، وتمسك بعروبة فلسطين واستقلالها والتضحية في سبيل الدفاع عنها، كما وافق على مشروع قانون يقضي بفتح اعتماد قدره مليون ليرة لبنانية لمساعد الفلسطينيين (م.م.ن،١٩٤٧)، واظهر موقفه جليا في كلمة له " اريد ان ابحث هذا الموضوع ليس بكلام صادر عن القلب بل بكلام صادر عن العقل وعن المنطق.نحن لم نعد بحاجة الى اظهار شعورنا وتضامننا مع اخواننا العرب.فقضية فلسطين ليست قضية سكان فلسطين العرب، بل قضية البلاد العربية جميعها، وبالاخص لبنان"، ولم يكتف ابو شهلا بذلك حسب، وانما اكد بان قضية لبنان تقسم الى قسمين اساسيين هما الوطن القومي الصهيوني وخطره في فلسطين، وتاثير هذا الخطر في مصلحة لبنان، كما اضاف حبيب ابو شهلا في حديث اخر له " كيف يمكن ان تعيش دولة صهيونية في فلسطين وتحيط بها عشرات الدول من البلاد العربية؟" (صقر، المصدر السابق، ص٧١-٧٢).

- **وفاته**

توفي حبيب ابو شهلا في بيروت في الثاني والعشرين من اذار عام١٩٥٧ (المصدر نفسه).

- **الخاتمة**

أدى حبيب أبو شهلا دورا بارزا في الحياة السياسية اللبنانية حتى وفاته، لاسيما وانه اشترك في التشكيلات الحكومية بعد عودة الحياة الدستورية، مما سهل له الاطلاع على خفايا الأمور السياسية، ممثلا عن طائفته وفقا للسياقات المعمول بها في لبنان، الامر الذي دفعه الى ازدراء تلك الأوضاع وحاول التخلص منها عن طريق ابراز البعد الوطني من دون سواه، فكانت ازمة الاستقلال في الحادي عشر من تشرين الثاني١٩٤٣ الانطلاقة الأولى في ذلك المضمار ومحاولته التركيز على اظهار لبنان بالشكل الوطني لا الشكل الطائفي الذي كان سائدا فيها، واخذ زمام المبادرة بعد ان استطاع الهروب وتشكيله حكومة وطنية في بيشامون، وحقق نصرا كبيرا في ذلك، الا ان كل التضحيات التي قدمها حبيب أبو شهلا جعلته يتمسك بالوحدة الوطنية اللبنانية، كما تابع القضايا القومية وساند القضية الفلسطينية ودعم أهلها في تحقيق طموحاتهم وإعلان دولة فلسطين، لذا فان مواقف حبيب أبو شهلا قد تجاوزت الأراضي اللبنانية، لتكون ذات بعدا قوميا محضا في دعم القضايا العربية الكبرى في مصر وبقية البلدان العربية الأخرى، حتى وفاته في عام١٩٥٧.

- **المصادر**

(١) أبو فاضل، هنري، ولولو صيبعة، (١٩٩٥)، (أعلام أرثوذكس في لبنان)، بيروت .

(٢) حلاق، حسان، (٢٠٠٧)، (موسوعة العائلات البيروتية)، بيروت.

(٣) صقر، صقر يوسف، (٢٠٠٩)، (حبيب ابو شهلا: هاجسه الاستقلال وقضية فلسطين)، مجلة معلومات، المركز العربي للمعلومات) بيروت.

(٤) الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية، (١٩٣٧)، (العدد٣٣٨١، ١/٦).

(5) Khodr, K. Khodr,(1972),(La Vie politique au Liban dupuis 1952 diplome de tudes Superieures de soience politique) , Paris.

(٦) الجبوري، محمد جاسم خضير، (٢٠٠٦)، (مجلس النواب اللبناني١٩٤٣-١٩٧٥ "دراسة تاريخية- وثائقية")، (اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب، جامعة الموصل).

(٧) علام، محمد علي، (١٩٩٣)، (دليل النائب اللبناني١٨٦١-١٩٩٢)، بيروت.

(٨) محاضر مجلس النواب اللبناني (م.م.ن)، (١٩٣٧)، (الدور التشريعي الثالث، العقد الاستثنائي الرابع، الجلسة الاولى، المنعقدة في الثاني من شباط).

(٩) قزما خوري، يوسف، (١٩٨٦)، (البيانات الوزارية ومناقشاتها في مجلس النواب ١٩٢٦-١٩٨٤، مج١)، بيروت.

(١٠) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية، (١٩٨٤)، (نشأة الاحزاب السياسية في لبنان(الحزب الدستوري)، تعريب جورج الراسي، الحوادث (مجلة)، العدد١٤٥٠) لندن.

(١١) الراوي، غازي فيصل، (١٩٨١)، (موقف الاحزاب اللبنانية من الوحدة العربية ١٩٤٦-١٩٥٨، رسالة ماجستيرغير منشورة، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية).

(١٢) ماجد، خليل ماجد،(١٩٩٧)، (تاريخ الحكومات اللبنانية ١٩٢٦-١٩٩٦ التاليف – الثقة – الاستقالة)، بيروت.

(١٣) الخوري، بشارة، (١٩٦٠)، (حقائق لبنانبة)، بيروت.

(١٤) العميري، شيماء فاضل مخيبر، (٢٠٠٠)، (سياسة حكومة فرنسا الحرة تجاه سوريا ولبنان خلال الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد).

(١٥) تقي الدين، منير، (١٩٩٧)، (ولادة استقلال)، ط٢، بيروت.

(١٦) محاضر مجلس النواب اللبناني (م.م.ن)، (١٩٤٥)، (الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الأول، الجلسة الثامنة، المنعقدة في الرابع عشر من أيار).

(١٧) محاضر مجلس النواب اللبناني (م.م.ن)، (١٩٤٦)، (الدور التشريعي الخامس، العقد الاستثنائي الأول، الجلسة الثامنة، المنعقدة في الخامس من شباط).

(١٨) خاطر، لحد، (١٩٨٥)، (الانتخابات النيابية في تاريخ لبنان)، بيروت.

(١٩) الكيالي، عبد الوهاب الكيالي، (١٩٨٥)، (موسوعة السياسة ،ج١)، بيروت.

(٢٠) المجذوب، محمد،(٢٠٠٢)، (القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان وأهم النظم الدستورية والسياسية في العالم ، ط٤ ، منشورات الحلبي الحقوقية)، بيروت.

(٢١) الزين، احمد عارف، (١٩٤٧)، (المجلس النيابي العتيد، مجلة العرفان، مج٣٣، ج٨)، صيدا.

(٢٢) العرفان، (١٩٤٦)، (المجلس النيابي، مج٣٣، ج١)، صيدا.

(٢٣) مجلة العرفان(١٩٤٦)،(في ثلاثة أعوام)، (مج٣١، ج٥-٦)، صيدا.

(٢٤) محاضر مجلس النواب اللبناني (م.م.ن)، (١٩٤٧)، (الدور التشريعي السادس، العقد العادي، الجلسة العاشرة، المنعقدة في العاشر من كانون الثاني).

(٢٥) العرفان، (١٩٤٨)، (المجلس والتجديد، مج ٣٥، ج٧)، صيدا.

(٢٦) نصر الله، شكري، (٢٠٠٦)، (تاريخ لبنان واللبنانيين نظرة الى الوراء)، بيروت.

(٢٧) غانم، يوسف، (١٩٧٣)، (لبنان بين عهدين١٩٤٣-١٩٥٨)، بيروت.

(٢٨) محاضر مجلس النواب اللبناني (م.م.ن)، (١٩٤٨)، (الدور التشريعي السادس ، العقد العادي الأول ، الجلسة العاشرة ، المنعقدة في الثاني والعشرين من أيار).

(٢٩) الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية، (١٩٥٠)، العدد٣٣، ١٦ /٨.

(٣٠) ضاهر، عدنان محسن ورياض غنام،(٢٠٠٧)، (المعجم النيابي اللبناني سيرة وتراجم أعضاء المجالس النيابية وأعضاء مجالس الإدارة في متصرفية جبل لبنان١٨٦١-٢٠٠٦)، بيروت.

(٣١) محاضر مجلس النواب اللبناني (م.م.ن)، (١٩٥٢)، (الدور التشريعي السابع، العقد الاستثنائي الأول، الجلسة الرابعة، المنعقدة في التاسع من تشرين الاول).

(٣٢) الحميداوي، محمد رضيوي فجر محمد، (٢٠١٠)، (الازمة السياسية اللبنانية عام ١٩٤٣ والموقف الدولي منها، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية، جامعة ذي قار).

(٣٣) الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية، (١٩٣٧)، (العدد٣٤٦٢ ، ٧/١٤)، بيروت.

(٣٤) الديري، الياس،(١٩٨٢)، (من يصنع الرئيس ؟)، بيروت.

(٣٥) حلاق، حسان، (١٩٧٩)، (الاتجاهات الطائفية في لبنان ١٩١٨-١٩٤٣ بحث وثائقي لفهم المشكلات اللبنانية المعاصرة)، بيروت.

(٣٦) جريدة الديار، (١٩٤٣)، (العدد٤٧٥، ٢٨ /٩)، بيروت.

(٣٧) مزهر، يوسف، (د.ت)، (تاريخ لبنان العام)، ج٢، بيروت.

(٣٨) البعيني، نجيب، (١٩٨٦)، (رجال من بلادي)، ج٢، بيروت.

(٣٩) الصولاغ، حسين حمد عبد الله، (١٩٩٠)، (التطورات السياسية في لبنان ١٩٤١-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد) .

(٤٠) جريدة??، (١٩٤٣)، العدد٥، ١١/١٧.

(٤١) محاضر مجلس النواب اللبناني (م.م.ن)، (١٩٤٥)، (الدور التشريعي الخامس ، العقد العادي الثاني ، الجلسة العاشرة ، المنعقدة في الثالث عشر من كانون الأول).

(٤٢) محاضر مجلس النواب اللبناني (م.م.ن)، (١٩٤٥)، (الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الثاني ، الجلسة الحادية عشرة، المنعقدة في السابع عشر من كانون الأول).

(٤٣) محاضر مجلس النواب اللبناني (م.م.ن)، (١٩٤٥)، (الدور التشريعي الخامس ، العقد الاستثنائي الثاني ، الجلسة الثالثة، المنعقدة في السابع والعشرين من شباط).

(٤٤) محاضر مجلس النواب اللبناني (م.م.ن)، (١٩٤٥)، (الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الأول ،الجلسة الثانية، المنعقدة في السابع من نيسان).

(٤٥) بدران، احمد، (٢٠٠٢)، (موقف لبنان من المشاريع الوحدوية العربية والاحلاف الغربية ١٩٤٣-١٩٥٨، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب والعلوم الانسانية ، الجامعة اللبنانية)، بيروت.

(٤٦) الخفاجي، منال عباس كاظم، (٢٠٠٥)، العلاقات المصرية – البريطانية ١٩٣٦-١٩٥٢ ، (رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد).

(٤٧) الشافعي، شهدي عطية، (١٩٥٧)، (تطور الحركة الوطنية المصرية)، القاهرة.

(٤٨) محاضر مجلس النواب اللبناني (م.م.ن)، (١٩٥١)، الدور التشريعي السابع، العقد العادي الثاني، الجلسة الثانية، المنعقدة في الثامن عشر من تشرين الأول).

(٤٩) محاضر مجلس النواب اللبناني (م.م.ن)، (١٩٤٧)، (الدور السادس، العقد العادي الثاني، الجلسة العاشرة، المنعقدة في الخامس من كانون الأول).